

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا - مقدمة وأولويات البعثة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب إلى أن أقدم على فترات منتظمة تقارير عن تنفيذ ولايتها. وهو يغطي أنشطة البعثة وما يتصل بها من تطورات، في الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٢ - ولا تزال أولويات البعثة، المتعلقة بتعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة، على حالها دون تغيير. غير أن احتمال تزايد التحديات التي تواجه تحقيق هذه الأولويات جديد. بمزيد من الاهتمام في عام ٢٠١٢. وسعياً إلى تحقيق أهدافها، لا تزال البعثة تكثف تعاملاتها البناءة مع بريشتينا وبلغراد، والطوائف في كوسوفو، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ولا تزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو تضطلعان بدورهما الهام في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ووفقاً للبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقرييري المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692)، تعمل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تحت سلطة الأمم المتحدة العامة وفي إطار عملها الحيادي إزاء مركز الإقليم. وتواصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي التعاون والتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وتواصل أيضاً وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العمل بشكل وثيق مع البعثة.

ثانياً - التطورات السياسية وشمال كوسوفو

٣ - مما يُعزى جزئياً المواقف والإجراءات المتخذة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق من قبل بريشتينا وصرب كوسوفو وبلغراد، أن الوضع في شمال كوسوفو لا يزال متوتراً ويُحتمل أن يصبح متقلباً، وهو ما يؤثر على جزء كبير من الخطاب السياسي الراهن. كما أن ذلك يؤثر بشكل كبير على الحوار بين بريشتينا وبلغراد الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن المناقشات المتعلقة بالمنظور الأوروبي للمنطقة. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، أرحاً مجلس الاتحاد الأوروبي قراره بشأن مركز صربيا كمرشح لعضوية الاتحاد حتى آذار/مارس ٢٠١٢، حيث أشار بعض الأعضاء بشكل خاص إلى الوضع في شمال كوسوفو. وكانت كوسوفو موضع نقاش في ٥ كانون الأول/ديسمبر، ويتوخى المجلس الأوروبي في استنتاجاته فتح حوار حول رفع القيود عن تأشيرات السفر وفرص الاستفادة من بعض برامج الاتحاد الأوروبي الإضافية.

٤ - وفي إطار الجهود المكثفة الرامية إلى تهدئة التوترات في شمال كوسوفو، التقى ممثلي الخاص مع القادة المحليين، كما اجتمع على انفراد بالقادة في كل من بلغراد وبريشتينا، وحثهم على استخدام نفوذهم لتثبيط العنف وإعادة الأمور إلى الساحة السياسية وإلى العمليات الجارية للحوار والدبلوماسية. وإلى جانب الاتصالات الجارية على أعلى مستوى، واصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تيسير منتدى جديد للتنسيق الأمني في الميدان في شمال كوسوفو، وذلك بمشاركة قوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقادة الصرب في شمال كوسوفو. وقد ساهم هذا المنتدى إلى حد كبير في الحد من حالات سوء التفاهم ومن الخلل في الاتصال. وشكلت مرارا الجهود التي تبذلها البعثة في الميدان عنصراً حاسماً يساعد على احتواء وتهذبة المواجهات التي وقعت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

٥ - وخلال النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير، أبقى صرب كوسوفو في الشمال على حواجزهم الطرقية وقاموا بتعزيزها عند البوابتين ١ و ٣١، ونصبوا حواجز طرقية إضافية على طول طرق أخرى من أجل الاحتجاج على نشر ضباط جمارك كوسوفو وشرطة حدودها في البوابتين. وقام صرب شمال كوسوفو أيضاً بتحسين الطرق الالتفافية، التي كانت تستخدم بشكل متزايد لحركة مرور المركبات. وقد أدى هذا الوضع إلى اندلاع العديد من المظاهرات، وأحياناً إلى مواجهات عنيفة مع قوة كوسوفو، عندما حاولت قواتها تفكيك الحواجز. وفي حين تمت إزالة بعض الحواجز بشكل سلمي، فقد أبدى الصرب المحليون أحياناً مقاومة كبيرة في المناطق المأهولة بالسكان. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، حاولت قوة كوسوفو إزالة حاجز طرقي على طريق ميتروفيتشا الالتفافية في دودين كرش. وعندما

شرعت قوة كوسوفو في تفكيك الحاجز، تجمع عدد كبير من الصرب في مسرح الأحداث، ووقع عدد كبير من الإصابات في كلا الجانبين نتيجة للاشتباكات التي تلت ذلك مع جنود قوة كوسوفو.

٦ - وفي حادث وقع يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر عند حاجز طريقي على مقربة من قرية ياغنينيتشا، الواقعة على طريق رئيسي يربط بين زوبين بوتوك وزفيتشان، قامت قوة كوسوفو في البداية بإزالة الحواجز في جزء من الطريق، وأعقب ذلك اشتباك مطوّل استخدم فيه الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه والمراوات. وأطلق مجهولون النار من موقع حرجي قريب، مما أدى إلى إصابة اثنين من جنود قوة كوسوفو؛ وأفادت القوة بأنها ردت بإطلاق الرصاص الحي في الهواء. وأدخل ما مجموعه ١٥ من صرب كوسوفو إلى مستشفى شمال ميتروفيتشا، بينما عولج ٢٠ آخرون في المركز الصحي الموجود في زوبين بوتوك بسبب إصابات لحقت بهم خلال الاشتباكات. وأصيب ٣٠ من جنود قوة كوسوفو في الحادث. وبفضل تشجيع البعثة، أفضت مواصلة المفاوضات إلى اتفاق الأطراف على إزالة الحاجز، والاستعاضة عنه بنقطة تفتيش مشتركة بين قوة كوسوفو ودائرة شرطة كوسوفو، ظلت قيد التشغيل هناك منذ ٥ كانون الأول/ديسمبر.

٧ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عقب حادث ياغنينيتشا، دعا بورييس تاديتش، الرئيس الصربي، علنا إلى تفكيك الحواجز. وعلى الرغم من أن هذه الرسالة تم تجاهلها من قبل بعض رؤساء البلديات في الشمال، ولا سيما من ينتمي منهم إلى أحزاب المعارضة الصربية، فقد لقيت آذانا صاغية لدى آخرين، وساهمت في إزالة حواجز طريقية في بلدية ليو سافيك/ليوسافيتش.

٨ - وإلى جانب الرسائل الواردة من بلغراد ومن المجتمع الدولي، تبين مرة أخرى أن تدخلات البعثة في الميدان أسهمت بشكل كبير في استعادة حرية التنقل لقوة كوسوفو في جميع أنحاء شمال كوسوفو. وفي المقابل، لا يزال صرب شمال كوسوفو يعرقلون بشدة حرية تنقل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، حيث لا يسمحون بمرور البعثة في الوقت الحاضر سوى على أساس كل حالة على حدة. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، طُبّق بنجاح في عدة حالات ترتيبٌ توفيقى يسمح بتنقل بعثة الاتحاد الأوروبي، دعا إليه ممثلي الخاص.

٩ - ويظل صرب شمال كوسوفو متمسكين بمعارضتهم لقيام بعثة الاتحاد الأوروبي بنقل ضباط شرطة حدود كوسوفو وجماركها إلى البوابتين ١ و ٣١. وعلى الرغم من أن هاتين البوابتين مفتوحتان، لا تزال هناك طرق بديلة تستخدم بشكل مكثف. وقد أغلقت قوة

كوسوفو بعض هذه الطرق، بينما لا تزال طرق أخرى خاضعة لسيطرتها مفتوحة للمركبات التي تزن أقل من ٣,٥ أطنان. وبسبب التضاريس الجبلية، فإن قوة كوسوفو لا تستطيع أن تسيطر على جميع الطرق والمعابر غير المرخص لها.

١٠ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، تحولت التوترات إلى أحداث عنف في حي كروي إي فيتاكوت/بردجاني المختلط عرقيا في ميتروفيتشا. فقد تعرض أحد شباب صرب كوسوفو، اهتم بسرقة مواد بناء المنازل، لاعتداء من قبل مجموعة من ألبان كوسوفو في المنطقة. ووصل ثلاثة رجال من صرب كوسوفو، بمن فيهم ضابط في شرطة كوسوفو كان خارج الخدمة، مباشرة بعد الهجوم الأولي وطلبوا من شرطة كوسوفو أن تستجيب للوضع. وبعد وصول شرطة كوسوفو، أطلق شخص أو أشخاص مجهولون نيران أسلحة آلية على ثلاثة من صرب كوسوفو، مما أدى إلى مقتل أحدهم وإصابة آخر بجروح خطيرة. وهناك تحقيق جارٍ مشترك فيه كل من بعثة الاتحاد الأوروبي وشرطة كوسوفو، بينما افتتحت شرطة كوسوفو مركزا فرعيا للشرطة على إثر دعوات توجهت بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، سواء قبل الحادث أو بعده، لتكثيف وجود الشرطة في المنطقة.

١١ - وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، حاولت قافلة مساعدات روسية سبق الإعلان عنها تضم ٢٥ شاحنة، الدخول إلى كوسوفو عبر البوابة ١، برفقة سفير الاتحاد الروسي إلى صربيا، وذلك لتسليم مولدات كهرباء وبطانيات وملابس وأغذية ومعدات للطبخ. ورغم أن بعثة الاتحاد الأوروبي كانت قد أُبلغت مقدما بمغادرة القافلة للاتحاد الروسي، نشأت خلافات حول كيفية ضمان مرافقة القافلة بالشكل المناسب. وبعد ثلاثة أيام من المفاوضات، بما في ذلك المفاوضات التي جرت بين ممثلي الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي في بروكسل، تابعت القافلة أخيرا مسيرها يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر إلى مستودع للصليب الأحمر الصربي في قرية دولان/دوليان، زفيتشان/زفيتشان لتوزيع المساعدات على المستفيدين المقصودين. وقد رافقتها ثلاث مركبات تابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي، وصلت إلى البوابة ١ عبر طرق بديلة في صربيا ذاتها.

١٢ - وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، دعت السلطات البلدية في شمال كوسوفو إلى إجراء استفتاء عام بشأن المسألة التالية: "هل تقبل مؤسسات جمهورية كوسوفو؟"، وأعلنت أن موعد إجرائه سيكون في يومي ١٤ و ١٥ شباط/فبراير. وقد عارضت الحكومة الصربية علنا إجراء مثل هذا الاستفتاء، واصفة إياه بأنه غير ضروري ويتجاوز الصلاحيات الدستورية للسلطات البلدية. وقد لقي الاستفتاء معارضة أيضا من بعض صرب كوسوفو في وسط وجنوب كوسوفو. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتضح ما إذا كان سيجرى الاستفتاء كما هو مقرر.

١٣ - وطيلة الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمد المسؤولون في بريشتينا خطابا توفيقيا تجاه الشمال. وأبدى رئيس الوزراء تاتشي، على وجه الخصوص، استعداداه للقاء مع صرب شمال كوسوفو للاستماع إلى شواغلهم و "لمساعدتهم أكثر مما تفعل بلغراد". وشدد على أن حكومة بلده ليست في صراع معهم، وأنها يمكن أن تبين عن "الابتكار اللازم" في تلبية احتياجاتهم. ورددت الرئيسة يحيى آغا تصريحاته المؤيدة للاندماج ولتنفيذ أحكام خطة أهتيساري.

١٤ - وفي يومي ٦ و ٧ كانون الثاني/يناير، حضر الرئيس الصربي بوريس تاديتش القداس الأرثوذكسي في دير فيسوكي ديتشاني في كوسوفو. ونظمت حركة فيتفندوسي المعارضة احتجاجات ضد زيارة تاديتش في ثلاث بلديات، وهي بيحي/بيتش وديتشان/ديتشان وبودوييفي/بودوييفو. وقام عدة مئات من مؤيدي حركة فيتفندوسي بسد الطرق المؤدية إلى ديتشان/ديتشان وبطريقة بيتش، ورشقوا موكب تاديتش بالحجارة وألقوا عليه البترين. وفي مقابلة تلفزيونية بثت خلال زيارته إلى كوسوفو، دعا تاديتش إلى إيجاد حل توفيقى لمسألة كوسوفو، وإلى جملة أمور منها نبذ فكرة التقسيم على أسس عرقية. ودعا الرئيس تاديتش أيضا إلى مزيد من الابتكار في إيجاد الحلول، مشددا على الأولويات الأربع لدى صربيا التي أشار إليها بداية خلال جلسة مجلس الأمن المخصصة لكوسوفو يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٥ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، نظمت حركة فيتفندوسي أيضا احتجاجات بالقرب من البوابتين ٣ و ٥ ضد استيراد المنتجات الصربية. وأدت محاولات لعرقلة حركة المرور إلى اشتباكات مع الشرطة وأسفرت عن وقوع إصابات في الجانبين. وزعمت أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني أن الشرطة استخدمت قوة مفرطة، في حين تدافع سلطات كوسوفو عن تصرفات الشرطة في مواجهة المظاهرات غير القانونية. ويجري حاليا استعراض رد الشرطة بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي.

١٦ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، تولى مهام منصبه رسميا رئيس الادعاء في فرقة العمل الخاصة التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي للتحقيق في مزاعم الاتجار بالأعضاء، كما وردت في تقرير مجلس أوروبا الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ عن السناتور ديك مارتي. وقام بزياراته الاستشارية الأولى إلى بريشتينا في الفترة من ١٨ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، وإلى بلغراد في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، وإلى تيرانا في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث أكدت السلطات المعنية دعمها الرسمي لفرقة العمل وتعاونها الكامل معها.

ثالثا - التعامل بين بريشتينا وبلغراد

١٧ - بعد الاتصالات الثنائية التي أُجريت بين الميسر التابع للاتحاد الأوروبي والطرفين واجتماعات الأفرقة العاملة التقنية، استؤنفت عملية الحوار التي يتولى الاتحاد الأوروبي تسييرها، في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر بعد توقف دام ثلاثة أشهر. فعُقدت الجولتان السابعة والثامنة من الحوار في بروكسل يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر وفي الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر.

١٨ - وفي إطار الاستجابة جزئيا للتطورات في الميدان، جرى تباحث مسألة الإدارة التشغيلية لنقاط العبور وتم التوصل خلال الجولة الثامنة من الحوار إلى اتفاق على تطبيق مفهوم الاتحاد الأوروبي المتعلق بالإدارة المتكاملة لنقاط العبور. ونتيجة لذلك، التزم الطرفان تدريجيا بأن يقوموا، في أسرع وقت ممكن، بإنشاء مراكز إدارية متكاملة مشتركة في جميع نقاط العبور المشتركة، تمشيا مع أفضل الممارسات الأوروبية. وسيشمل ذلك إقامة وجود لبعثة الاتحاد الأوروبي، تمشيا مع ولايتها. ووفقا لذلك الاتفاق أيضا، سيوقع بروتوكول تقني حيث سيتولى فريق ثلاثي برئاسة الاتحاد الأوروبي الإشراف على تنفيذه.

١٩ - وأسهم الاجتماعان الأخيران اللذان عُقدا في عام ٢٠١١ أيضا في الدفع قدما بعجلة تنفيذ الاتفاقات السابقة. ونتيجة لذلك، عمدت بعثة الاتحاد الأوروبي في أوائل كانون الأول/ديسمبر إلى استنساخ أول دفتر أصلي للسجل المدني يصدر عن بلدية ليبيان وصدقت عليه في إطار المتابعة التنفيذية للاتفاق الذي تم التوصل إليه في أوائل تموز/يوليه، وقامت بلغراد بتسليمه لاحقا إلى بريشتينا، عن طريق البعثة، في ٦ كانون الأول/ديسمبر. وفيما يتعلق بالسجلات العقارية، وفي أعقاب الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أيلول/سبتمبر، عُقدت اجتماعات بين الطرفين تناولت بقدر أكبر من التفصيل المسائل اللازمة لتنفيذه.

٢٠ - وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، شُرع في تنفيذ التفاهم المتعلق بحرية التنقل المبرم في ٢ تموز/يوليه، والذي انكبت الأفرقة العاملة منذ تموز/يوليه على وضعه حيث خضع للاستعراض في الجولة الثامنة من الحوار. وعملا بهذه الترتيبات، يزود المقيمون في كوسوفو وصربيا بوثائق دخول أو خروج تسلم لهم في نقاط العبور، لتمكنهم من السفر إلى المناطق الخاضعة لسيطرة كل من الطرفين وعبورها بوثائق تعريف مقبولة. وتُفتح ثلاث نقاط عبور (البوابات ١ و ٣ و ٥) أمام حركة المرور في إطار هذه الخطة. أما بالنسبة لمتابعة السفر إلى وجهات أخرى، فتُفتح نقطتا عبور، الأولى بين صربيا وهنغاريا (هورغوس) والثانية بين صربيا وكرواتيا (باتروفشي)، للدخول إلى صربيا نفسها أو مغادرتها. ومن المتوقع أن يُطبق هذا الترتيب تدريجيا في سائر نقاط العبور.

٢١ - وينص هذا الترتيب أيضا على أن يُسمح بحرية السفر للسيارات التي تحمل اللوحات المعدنية الصربية المتضمنة لعبارة "SRB" والصادرة للمقيمين في صربيا نفسها، والسيارات التي تحمل اللوحات المعدنية المتضمنة لعبارة "KS" والتي يُعاد إصدارها في كوسوفو لمن يطلبها. أما بالنسبة للأشخاص المسافرين في المركبات التي تحمل اللوحات المعدنية الحالية الصادرة عن سلطات كوسوفو بعبارة "RKS" والمعمول بها منذ أوائل عام ٢٠١١، فإن السلطات الصربية توفر لهم لوحات معدنية مؤقتة تصلح للتنقل على مركبات في صربيا نفسها فور الدخول من نقاط العبور.

٢٢ - ويُعمل بخطة للتأمين في كل من الجانبين، وإن كانت شواغل فورية قد أثّرت إزاء الأسعار التي تبين أنها أسعار باهظة بالنسبة للأفراد من الجانبين. وقد اتفق الطرفان على مواصلة العمل صوب التوصل إلى ترتيب تجاري بشأن إيجاد تغطية تأمينية تعاونية على المركبات قد تساعد على معالجة مشكلة تكاليف التأمين الباهظة المفروضة في الوقت الحاضر.

٢٣ - وعقب الاتفاق من حيث المبدأ على قبول الشهادات الجامعية، الذي تم التوصل إليه في دورة سابقة يوم ٢ تموز/يوليه، اتفق الطرفان في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر على تكليف رابطة الجامعات الأوروبية بإقرار الشهادات التي تصدرها جامعات كل من الطرفين والتصديق عليها لتكون صالحة لدى الطرف الآخر في سياق تعزيز التعليم والعمالة في القطاع العام. وستتولى عملية التصديق لجنة خبراء أكاديميين أوروبيين تنشئها الرابطة.

رابعا - الاقتصاد

٢٤ - شكّل انخفاض مستوى اندماج كوسوفو في أسواق السلع والأسواق المالية العالمية جدارا منيعا حال دون تأثر اقتصادها إلى حد كبير بالاضطرابات المالية في منطقة اليورو. فقد سجّل صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١١ استمرار نمو الواردات وإيرادات الضرائب والائتمانات المقدمة للقطاع الخاص. ووفقا لتقديرات الصندوق، حققت كوسوفو في عام ٢٠١١ نموا بنسبة ٥ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي، لكن الصندوق يتنبأ بأن ينخفض ذلك النمو إلى نحو ٤ في المائة في عام ٢٠١٢.

٢٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر، خلص صندوق النقد الدولي إلى أن الأداء المالي لمؤسسات كوسوفو كان مرضيا في معظمه في إطار البرنامج الذي يرصده موظفو الصندوق، حيث حققت إيرادات قوية من الضرائب على القيمة المضافة والإيرادات غير المتأتية من الضرائب، بما في ذلك أرباح بمبلغ ١٥ مليون يورو حققتها هيئة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية بكوسوفو. وظلت النفقات دون المستوى الأقصى المسموح به في إطار البرنامج

الذي يرصده موظفو الصندوق، إذ عوّض تخفيض النفقات بمقدار ٦٠ مليون يورو عن تعدُّر خصخصة هيئة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية في عام ٢٠١١. ومن المقرر أن يجري استعراض آخر في منتصف شباط/فبراير، وقد يمهّد استمرار الأداء القوي في إطار البرنامج الذي يرصده موظفو الصندوق الطريق أمام العودة في عام ٢٠١٢ إلى الأخذ ببرنامج يدعمه صندوق النقد الدولي بدلا من برنامج يديره.

٢٦ - وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، دخل حيز النفاذ القانون المتعلق بالدائرة الخاصة للمحكمة العليا لكوسوفو المعنية بالمسائل ذات الصلة بوكالة الخصخصة الذي أقرته جمعية كوسوفو. وكما أُشرتُ في تقريرَيَّ السابقين، سيكون من شأن هذا القانون والقانون المتعلق بوكالة الخصخصة بكوسوفو الذي دخل حيز النفاذ منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أن يؤدي إلى إضعاف حماية أموال الخصخصة إلى حد كبير وتعريض الأموال إلى إمكانية الاستعمال غير السليم. وعموما فإن هذا التشريع يحد الآن بشدة من مشاركة الجهات الدولية في عمليتي الخصخصة والتصفية وإشرافها عليهما، وهما عمليتان كانت تكفلهما أغلبية من القضاة الدوليين الذين عينتهم بعثة الاتحاد الأوروبي، بل إن الإشراف القضائي الدولي خصوصا قد بات يقتصر الآن على فريق للطعون. ويشكّل ذلك تخليا عن إطار الخصخصة والدائرة الخاصة الذي أنشأته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ومع ذلك، ترى بعثة الاتحاد الأوروبي أن الوجود الدولي ذي الأغلبية في فريق الطعون سيوفر الضمانات الضرورية للعملية.

خامسا - الأمن

٢٧ - سجّل عموما انخفاض إجمالي في جرائم القانون العام مقارنة مع السنة الماضية. فقد أجرت شرطة كوسوفو عمليات ناجحة ضد المتورطين في الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات.

٢٨ - إلا أن هذا الانخفاض العام في معدلات الجريمة لم يكن له تأثير مباشر على الحالة الأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد كان الوضع شمال نهر إيبير/إيبار متوترا بسبب التطورات السالفة الذكر. وفي جنوب النهر، انخفض عدد الحوادث القليلة الخطورة التي تؤثر في طوائف الأقليات انخفاضاً طفيفاً مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، بما في ذلك حوادث التخويف والاعتداء والسرقة والمسائل المتعلقة بالملكيات، وتخريب الكنائس الأثرية والمقابر الصربية، والسيارات التي تحمل لوحات معدنية صربية في المناطق المختلطة وفي المناطق المأهولة بطائفة ألبان كوسوفو أساسا.

٢٩ - ورغم أن العديد من هذه الحوادث يعتبر ثانويا ولا يرتبط ارتباطا مباشرا بالمسائل العرقية، فإنها لا تزال تؤثر تأثيرا سلبيا على التصور المتعلق بالأمن. وينطبق هذا بشكل خاص في غياب تصور أن ارتكاب هذه الحوادث يستتبع اتخاذ إجراءات فعالة من جانب هيئات إنفاذ القوانين.

٣٠ - ومن أهم الحوادث التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حادثا إطلاق نار أسفرا عن سقوط ضحايا. ففي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، في قرية دوبروشي/دوبروشا المختلطة الأعراق (التابعة لبلدية إستوغ/إستوك)، أدى نزاع على الملكية إلى قيام رجل من طائفة ألبان كوسوفو بإطلاق النار على ثلاثة رجال من صرب كوسوفو مستخدما بندقية آلية، فأردى أحدهم قتيلا وأصاب الاثنين الآخرين بجراح. وعمدت شرطة كوسوفو إلى احتجاز الجاني واتهامه. ويجري التحقيق في ملابسات الحادث الثاني المميت الذي ورد ذكره في الفقرة ١٠ أعلاه.

سادسا - سيادة القانون

٣١ - تواصل البعثة رصد ما يجري من أنشطة وتولي بعض المسؤوليات في مجال سيادة القانون، وكذلك التعاون على الصعيد التقني مع وزارة العدل ووزارة الداخلية في كوسوفو ووزارة العدل في صربيا. وما زالت حالة من الجمود تحيّم على العلاقات بين وزارتي العدل في كل من كوسوفو وصربيا فيما يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة، إذ لا تقوم وزارة العدل في كوسوفو بتجهيز أية وثيقة ترد من نظيرتها الصربية عن طريق البعثة، وتمتنع وزارة العدل الصربية بدورها عن تجهيز أية وثيقة ترد إليها مباشرة من نظيرتها في كوسوفو. ولم يحظ بعد الترتيب الفني المتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة الذي وُقِع في ١٢ آب/أغسطس بين بعثة الاتحاد الأوروبي ووزارة العدل في كوسوفو، بقبول الدول غير المعترفة بكوسوفو. ولذلك واصلت البعثة تيسير تقديم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الواردة من البلدان غير المعترفة بكوسوفو، إلى وزارة العدل في كوسوفو.

٣٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر إحراز تقدم بشأن مسألة الأشخاص المفقودين، بدعم ومشاركة مباشرين من البعثة. وتشكل هذه المسألة عقبة كبرى أمام تحقيق المصالحة بين الطائفتين. وقد عُقد الاجتماع العلي العاشر لفريق بلغراد - بريشتينا العامل المعني بالأشخاص المفقودين في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، برئاسة لجنة الصليب الأحمر الدولية. وكان من بين المشاركين فيه نائب ممثلي الخاص، ووفدا كوسوفو وصربيا، وممثلو الأسر والمنظمات الدولية المعنية. وفي تلك الأثناء، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حُدّدت

هويات رفات خمسة أشخاص. وتقدر لجنة الصليب الأحمر الدولية أن نحو ١ ٧٩٧ شخصا لا يزالون في عداد المفقودين جراء النزاع.

٣٣ - وقد واصلت البعثة كذلك توفير خدمات التصديق على الوثائق، سواء لصالح المقيمين في كوسوفو أو بطلب من الدول غير المعترفة بكوسوفو، وذلك أساساً لأغراض التصديق على وثائق الحالة المدنية والمعاش التقاعدي والشهادات الأكاديمية.

٣٤ - ويسرّت البعثة الاتصال بشكل يومي بين سلطات كوسوفو والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. فخلال عام ٢٠١١، قُدّم ١٨٨ طلباً من طلبات اللجوء الفردية إلى وزارة الداخلية في كوسوفو. ومثّلت أفغانستان وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية وفلسطين بلدان الأصل الخمسة الأولى لطالبي اللجوء. ولم تُمنح صفات لاجئ أو مشمول بحماية فرعية أو مؤقتة في عام ٢٠١١ سواء في المحكمة الابتدائية أو في محكمة الاستئناف.

٣٥ - وسيدخل قانون كوسوفو الجديد بشأن حماية الشهود حيز النفاذ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وتظل مسألة حماية الشهود من التهديد أو الترهيب من أكبر التحديات التي تواجه السلطات القضائية في كوسوفو. فلا تزال حالات تخويف الشهود تعرقل الأداء السليم لنظام العدالة.

سابعاً - العائدون والطوائف

٣٦ - أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن عدد العائدين طوعاً بلغ ٢٧١ فرداً خلال تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، ليصبح العدد الإجمالي السنوي للعائدين ١ ١٤٣ فرداً في عام ٢٠١١، منهم ٤٥٧ صربياً؛ و ١١٨ من طائفة الروما؛ و ٣٦٤ من الألبان/المصريين؛ و ٦٠ من البشناق؛ و ١٠٦ من طائفة الغوراني؛ و ٢٨ ألبانياً في حالة أقلية، وتركبي واحد و ٩ أفراد من الجبل الأسود. ومن ثم يكون مجموع العائدين في عام ٢٠١١ قد انخفض بنسبة ٥١ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٠ (حيث بلغ ٢ ٣١٤ شخصاً).

٣٧ - وواصلت المفوضية وشركاؤها في التنفيذ والدول المانحة تقديم الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم إلى بلديات كوسوفو للاضطلاع بأنشطة التوعية في أوساط المشردين خارج كوسوفو وداخله، بما في ذلك القيام بزيارات الإبلاغ وزيارات الاستكشاف. ويتواصل تنفيذ عدد من مشاريع المساعدة للعائدين، بما في ذلك مشروع للعودة والإدماج مول من الاتحاد الأوروبي كان قد بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر تقديم الدعم التقني لوزارة شؤون الطوائف

والعائدين وخمس بلديات مختارة، إلى جانب تقديم مساعدة مباشرة في مجال العودة والإدماج إلى الأسر التي تبدي رغبتها في العودة إلى كوسوفو.

٣٨ - وتواصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عمليات الإعادة القسرية إلى الوطن من البلدان المضيفة (معظمها في أوروبا الغربية) بأعداد كبيرة. فبحلول نهاية العام، كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد سجلت ما مجموعه ١٨٦ ٣ شخصا أُعيدوا قسرا إلى كوسوفو من بلدان أوروبا الغربية خلال عام ٢٠١١. ومن بين هؤلاء العائدين، ينتمي ٦٣٩ شخصا لطوائف الأقليات بالتعريف الوارد في المبادئ التوجيهية بشأن الاستحقاق التي وضعتها المفوضية. وتقدر المفوضية أن احتمالات الحفاظ على استمرارية إدماج أبناء الأقليات العائدين قسرا إلى كوسوفو، هي احتمالات ضئيلة لجملة من الأسباب من بينها عدم حيازتهم لوثائق تعريفية شخصية وعدم تلقيهم الدعم فيما يتعلق بالإسكان والعمالة والدعم الأسري فضلا عن التصورات المتعلقة بانعدام الأمن في الأماكن التي يُعادون إليها.

٣٩ - وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، نظم مجلس اللاجئين الدانمركي أول زيارة استشكافية منذ عدة سنوات إلى بلدية غياكوفي/داكوفيتشا لمعاينة أحوال سبعة أشخاص من صرب كوسوفو مشردين حاليا في الجبل الأسود، وذلك بالتنسيق مع المفوضية وتلك البلدية. ونظم المجلس أيضا زيارة استشكافية إلى قرية دوبردول/دوبري دو في بلدية بيبى/بيتش لصالح عشرة من صرب كوسوفو مشردين في صربيا.

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ذكر أفراد ينتمون إلى جميع الطوائف في مختلف أنحاء كوسوفو بشكل اعتيادي أن أهم ما لديهم من شواغل هو انقطاع التيار الكهربائي ومياه الشرب ورداءة البنية التحتية. وقد واصلت البعثة تيسير التفاعل والحوار بين جميع الطوائف في كوسوفو وحث مسؤولي القطاع العام وقادته على تحسين الخدمات العامة والتوعية. واستجابة لحادث إطلاق النار المميت على أحد صرب كوسوفو أثناء زيارته ملكيته في غرب كوسوفو، على نحو ما سبقت الإشارة إليه في الفقرة ٣٠ أعلاه، قدم قادة صرب كوسوفو المحليين التماسا إلى مؤسسات كوسوفو وممثلي المجتمع الدولي يدعون فيه إلى تحسين استجابة هيئات إنفاذ القانون. ووردت التماسات ماثلة من مناطق أقليات أخرى، بما في ذلك منطقتا زالك/زاك ودراغاش/دراغاس.

ثامنا - التراث الثقافي والديني

٤١ - واصلت الجهات المعنية الدولية المشاورات الثنائية مع الطرفين لإيجاد صيغة توافقية بغية الحفاظ على الآلية الفعالة للجنة تنفيذ أعمال التعمير. وواصل ميسر الاتحاد الأوروبي المعني بحماية التراث الديني والثقافي للكنيسة الأرثوذكسية الصربية في كوسوفو التباحث مع

جميع الجهات المعنية، مُحاولاً تضييق هوة الخلاف بشأن مستقبل اللجنة بين سلطات كوسوفو من جهة والكنيسة الأرثوذكسية الصربية ومعهد حماية المآثر الثقافية في بلغراد من جهة أخرى.

٤٢ - وواصلت البعثة رصد الترتيبات الأمنية الجاري وضعها للمواقع الأرثوذكسية الصربية الرئيسية. وتظل ثلاثة مواقع تابعة للكنيسة الأرثوذكسية الصربية، هي دير فيسوكي ديتشاني، ودير ديفيتش، وبطيركية بيتش، تحت الحماية الدائمة للقوة الأمنية الدولية في كوسوفو. وتتولى شرطة كوسوفو حماية سائر المواقع التراثية الأرثوذكسية، ورغم تسجيل عدد من أعمال التخريب والسرقة التي تعرضت لها المواقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد انخفضت عموماً معدلات هذه الحوادث التي تستهدف المواقع التي تتولى شرطة كوسوفو مهام حمايتها.

٤٣ - وواصلت البعثة تعاملها مع سلطات بلدية بيحي/بيتش والكنيسة الأرثوذكسية الصربية على أمل إيجاد حل ودي للمشاريع التي تنفذها البلدية حالياً على مقربة من بطيركية بيتش، وهو موقع أدرجته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في قائمة التراث العالمي. وأهابت بطيركية بيتش بالبلدية أن تعلق تشييد ممر للدراجات والمشاة يعبر المنطقة المحمية الخاصة المحيطة بالدير إلى حين التوصل إلى اتفاق بالتراضي بشأنه. وانتقدت الكنيسة الأرثوذكسية الصربية السلطات البلدية لشروعها في العمل دون التشاور معها، حيث أشارت إلى مشكلة مماثلة كان قد أثارها في الآونة الأخيرة تشييد خزان ومحطة ضخ للمياه قرب الدير. واعتراض أيضاً صرب كوسوفو من قرية ليفوشي/ليفوشا القريبة على المشروع، لشواغل أمنية. وبعد عقد عدة اجتماعات وإجراء تقييمات مشتركة للمشاريع بين البلدية والبطيركية، يبدو أن بؤادر التوصل إلى حل توفيق تلوح في الأفق. ويسرت البعثة أيضاً أنشطة اليونسكو في كوسوفو. ففي الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت المنظمة المرحلة الأولى من ترميم لوحات الفريسكو في كنيسة بوغوروديتشا ليفيتشكا، بتمويل من مجموع تبرعات قدمتها عدة بلدان.

تاسعا - حقوق الإنسان

٤٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، خضعت مؤسسة أمين المظالم لإعادة هيكلة داخلية بهدف تحسين أدائها. فقد باتت المؤسسة، بتنظيمها الهيكلي الجديد، تأخذ في اعتبارها مسؤوليات نواب أمين المظالم المعيّنين حديثاً وهي: مكافحة التمييز؛ والمساواة بين الجنسين؛ وحقوق الطفل؛ وحقوق الطوائف؛ والأشخاص ذوو الإعاقة؛ ومنع التعذيب؛ والبيئة.

٤٥ - وفي أعقاب تأييد جمعية كوسوفو للمرشحين الخمسة الذين اقترحهم مؤسسة أمين المظالم لشغل وظائف نواب أمين المظالم، تسلّم المسؤولون الجدد مناصبهم في ١ تشرين

الثاني/نوفمبر، وبذلك احتتمت عملية التعيين التي طال أمدها. وينتمي ثلاثة من النواب إلى طائفة ألبان كوسوفو، بينما ينتمي أحدهم إلى طائفة صرب كوسوفو والآخر إلى طائفة أتراك كوسوفو.

٤٦ - وأبلغت رابطة الصحفيين المحترفين بكوسوفو عن حالات تخويف وعنف تعرض إليها صحفيون أثناء مؤتمر صحفي عُقد في ٥ كانون الأول/ديسمبر، مُشيرة إلى أنها تصدت علناً، خلال عام ٢٠١١، لـ ٢٧ حالة من حالات انتهاك حقوق الصحفيين، وهو ما يمثل انخفاضاً عن ٣٢ حالة سُجِّلَت في عام ٢٠١٠. وانطوت ٩ من الحالات الـ ٢٧ على عنف جسدي تعرض إليه صحفيون؛ و ٧ حالات على تهديد بحق صحفيين، بما في ذلك تهديد صدر عن عضو في جمعية كوسوفو.

٤٧ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أنجز الفريق الاستشاري لحقوق الإنسان التابع للبعثة ١٦٦ من مجموع الحالات البالغ ٥٢٥ حالة. وخلال عام ٢٠١١، أغلق الفريق ملفات ١٠٠ حالة، بالمقارنة مع ٣٧ حالة في عام ٢٠١٠.

٤٨ - وعقب رسالة موجهة من المقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد، قدمت البعثة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ طلباً صادراً عن المقررة الخاصة إلى الحكومة بتقديم معلومات متابعة بشأن التوصيات الواردة في تقرير المقررة الخاصة المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بعد بعثتها إلى كوسوفو في عام ٢٠٠٩.

٤٩ - وشاركت البعثة الوكالات الشريكة للأمم المتحدة في مناسبات نُظمت في إطار الحملة العالمية المعنونة "سنة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني" في الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر، بتنسيق من الوكالة المعنية بالمساواة بين الجنسين. وقد نُظِمَ أزيد من ٣٠ نشاطاً منفصلاً في كوسوفو لزيادة الوعي بالعنف الجنساني والقيام بحملة لتحسين تصدي المؤسسات له. ويُقدَّر أن حوادث العنف العائلي التي يتم الإبلاغ عنها في كوسوفو تقل نسبتها عن ٥٠ في المائة، بينما يلزم تعزيز الدعم المؤسسي المقدم للضحايا إلى حد كبير.

عاشراً - التمثيل الخارجي والتعاون الإقليمي

٥٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تيسير مشاركة ممثلي كوسوفو في عدد متنوع من الاجتماعات الدولية والإقليمية في سياق جماعة الطاقة، واتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، ومرصد النقل لجنوب شرق أوروبا، ومنطقة الطيران الأوروبية المشتركة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا

السابقة، ومجلس التعاون الإقليمي، وفي مجال الأنشطة المتعلقة بشؤون العدل والشؤون الداخلية، والزراعة والهجرة والاقتصاد الاجتماعي والتوثيق المدني ومجتمع المعلومات.

٥١ - ومثلت اجتماعات خبراء اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى واللجنة الوزارية المشتركة التي عُقدت في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر في باريس مناسبة جيدة لاستعراض رئاسة الاتفاق لعام ٢٠١١، حيث مكّنت جهود التيسير التي بذلتها البعثة أثناءه من إنجاز معظم الأهداف السنوية ووضع الجدول الزمني الكامل لاجتماعات عام ٢٠١١.

حادي عشر - ملاحظات

٥٢ - لقد أثبتت التطورات التي حدثت خلال الربع الأخير من عام ٢٠١١ كذلك أن المخاطر التي يتعرض لها السلام والاستقرار من جراء مسألة كوسوفو لا تزال تواجه الناس في الميدان والمجتمع الدولي. وتكذب الدينامية في الميدان، ولا سيما في شمال كوسوفو، الافتراضات المتفائلة بأن حلولاً دائمة يمكن أن تنبثق ببساطة عن الوضع القائم، من دون أن تكون هناك رؤية قوية لسبل المضي قدماً ولمشاركة المجتمع الدولي على نحو موحد. وعلى الرغم من أن التوترات في المنطقة قد خفت حدتها بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لا يزال يساورني القلق إزاء الحالة المتقلبة هناك، التي تنطوي على استمرار خطر الاستفزازات وتصعيد التوترات بين الأعراق.

٥٣ - وفي نفس الوقت، يثبت الحوار الجاري في بروكسل الذي يتولى الاتحاد الأوروبي تيسيره أن الاتفاقات العملية بغية التخفيف من وطأة المشاكل اليومية المطروحة في كوسوفو هي اتفاقات قابلة للتنفيذ. وأشيد بالطرفين لاستئناف الحوار في ظل ظروف صعبة، وللإبانة عن ثقتهم المتجددة في عملية يراد بها حل الخلافات بطريقة سلمية. ويسرني أن بعض النتائج الإيجابية قد تحققت خلال الدورات المكثفة التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر وفي مطلع كانون الأول/ديسمبر، وأن تقدماً ملحوظاً قد أحرز في مجال تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في السابق. ويمثل الاتفاق بشأن الإدارة المتكاملة لنقاط العبور، وإن لم ينفذ بعد، إنجازاً هاماً يمكن أن يؤدي إلى التطبيع الكامل للوضع في البوابات الشمالية، وإلى استعادة حرية التنقل الكاملة في أنحاء الشمال. ومن ثم أكرر تأييد الأمم المتحدة لاستمرار تعامل الطرفين على كل المستويات وأحثهما على الحفاظ على التزامهما بالحوار.

٥٤ - كما أود أن أنوه بالإشارات الأخيرة المشجعة، وإن كانت أولية، الواردة من كل من بريشتينا وبلغراد فيما يخص الاعتراف بأهمية الخطاب الإيجابي. وأرحب على وجه التحديد بالتصريحات العلنية الأخيرة التي أدلى بها القادة في بريشتينا التي تعكس الحاجة إلى إقامة اتصال

أفضل مع السكان والقادة في بلديات شمال كوسوفو. وأشار أيضا إلى التصريحات التي صدرت مؤخرا عن القادة في بلغراد، وأشدد على ضرورة التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة بشأن كوسوفو، مع استبعاد احتمال تقسيمه على أسس عرقية. ويتعين على المجتمع الدولي دعم الجهود التي يبذلها الجانبان لإظهار روح قيادية عالية في تجاوز العقبات التي تحول دون التواصل والثقة بين الأعراق.

٥٥ - ولا يزال يقلقني ما يبدو من تباطؤ التقدم المحرز في قضيتين رئيسيتين لا بد منهما لتحقيق المصالحة، وهما: العودة الطوعية للمشردين وتحديد مصير المفقودين. وفي كلا المجالين، آمل أن يكون العام المقبل فرصة لمضاعفة الجهود لتأكيد الإرادة السياسية، بدلا من الاقتصار على الموارد التقنية، ولتعزيز التعاون المطلوب لتحقيق نتائج أفضل.

٥٦ - ويحدوني الأمل في أن يقوم أعضاء مجلس الأمن بتعزيز الرسائل الحازمة التي أبلغتها البعثة إلى الطرفين والتي مفادها أن الوقت قد حان لحشد المرأة والشجاعة والروح العملية اللازمة لتحقيق تقدم حقيقي نحو السلام والاستقرار الدائمين. ويحدوني الأمل أيضا في أن يواصل المجلس إبداء تأييده لدور البعثة، لا سيما في تسهيل التعامل بين أصحاب المصلحة كافة واحتواء التوترات والمواجهات في الميدان. وفي هذا السياق، يظل من الأهمية بمكان مواصلة المبادرات التي تتخذها الجهات الفاعلة الدولية العاملة في إطار الأمم المتحدة والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) مواصلة استراتيجية وتنسيقها على نحو وثيق، تحقيقا للمصلحة العامة المتمثلة في الحفاظ على السلام والاستقرار في كوسوفو.

٥٧ - وأود أن أعرب عن امتناني لفريد ظريف، ممثلي الخاص، لما أبداه من حسن قيادة للبعثة ولما بذله من جهود للنهوض بالتعاون بين جميع الأطراف والحفاظ على الأمن والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة. وأود أيضا أن أثني على موظفي البعثة لالتزامهم المستمر بتحقيق أهداف الأمم المتحدة.

٥٨ - وختاما، أعرب عن امتناني لشركاء الأمم المتحدة العاملين معها منذ زمن طويل في كوسوفو، أي الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، لما تقدمه تلك الجهات من دعم أساسي للبعثة وما تبديه من تعاون وثيق معها.

المرفق الأول

تقرير الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية المقدم إلى الأمين العام عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

(عن الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)

١ - موجز

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تقديم المساعدة في تحقيق الإصلاحات المؤسسية الطويلة الأجل من خلال أنشطتها اليومية المتمثلة في الرصد والتوجيه وإسداء المشورة في قطاع سيادة القانون في كوسوفو. وشرع قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي، بصفتهم التنفيذية، وفي إطار هيئة مشتركة تضم قضاة محليين، في المحاكمة الرئيسية في ما يسمى بقضية ميديكوس التي تنطوي على ادعاءات بالابتجار بأعضاء بشرية فيما يتصل بإحدى العيادات في بريشتينا. وبدأت المحاكمات الرئيسية أيضا في قضايا أحد أعضاء جمعية كوسوفو وتسعة أعضاء سابقين بجيش تحرير كوسوفو اتهموا بارتكاب جرائم حرب، وقضيتي اثنين من كبار المسؤولين المتهمين بالفساد. وأصدرت هيئة مشتركة تتألف من قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي وقضاة محليين حكما بالسجن لمدة ١٨ عاما في حق أحد الأفراد في قضية جرائم الحرب الشهيرة المتعلقة بالشاهد المتعاون ناظم بلاكا. وفي غضون ذلك، ظلت الحواجز الطرقية التي نصبت في جميع أنحاء شمال كوسوفو منذ تموز/يوليه ٢٠١١ (انظر S/2011/675، المرفق الأول) تقيد بشدة فرص وصول بعثة الاتحاد الأوروبي إلى الشمال عن طريق البر، وهو ما قوض قدرة البعثة على بناء سيادة القانون وإنفاذها شمال نهر إيبير/إيبير. وظل التعاون الوثيق مع البعثة ومع قوة كوسوفو يشكل أولوية للبعثة في التصدي للآثار السياسية والقانونية والأمنية للوضع الراهن في الشمال، فضلا عن أي تطورات أخرى حال حدوثها.

٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

لمحة عامة

يبلغ قوام بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو حاليا ٥٣١ ٢ موظفا (٣٧٧ ١ موظفا دوليا و ١٥٤ ١ موظفا محليا) ملتزمين بدعم ما تضطلع به البعثة من مهام تنفيذية ومتعلقة بالرصد والتوجيه وإسداء المشورة في سياق عملها على تعزيز المؤسسات في كوسوفو.

وفي شمال كوسوفو، ظلت البعثة في مواقعها في البوابتين ١ و ٣١ في نقاط العبور مع صربيا. وأدت الحواجز الطرقية التي نصبت على طول الطرق الرئيسية في الشمال، بهدف تقييد تنقلات بعثة الاتحاد الأوروبي تحديدا، إلى تأجيل المحاكمات وإعادة تحديد مواعيد الجلسات في محكمة ميتروفيتشا المحلية، وإلى تقييد أعمال شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير. ودأبت بعثة الاتحاد الأوروبي على التصريح دون أي لبس، من خلال وسائط الإعلام والاتصالات المباشرة مع ممثلي صرب كوسوفو، بضرورة إزالة الحواجز الطرقية واستعادة حرية العبور بشكل دائم وغير مشروط للجميع، لإتاحة إقامة العدل في الشمال. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، تم التوصل إلى اتفاق بشأن الإدارة المتكاملة لنقاط العبور في عملية الحوار بين بلغراد وبريشينا التي يتولى الاتحاد الأوروبي تسييرها، على أن تكون بعثة الاتحاد الأوروبي موجودة في نقاط العبور وفقا لولايتها. ولا تزال البعثة تيسر تنفيذ اتفاقات أخرى، بما فيها الاتفاقات المتعلقة بحرية التنقل ودفاتر السجل المدني.

وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، تلقت البعثة رسالة من السفير الروسي في بلغراد يعلن فيها أن قافلة من الشاحنات تتجه إلى شمال كوسوفو لتسليم المعونة لصرب كوسوفو، ويطلب فيها أن ترافق بعثة الاتحاد الأوروبي القافلة إلى وجهتها وفي طريق عودتها إلى نقطة العبور. ووصلت الشاحنات إلى البوابة ١ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، ولكنها اضطرت إلى الانتظار ثلاثة أيام حيث مُنعت مركبات بعثة الاتحاد الأوروبي المرافقة لها مرارا من اجتياز الحواجز شمال نهر إيبير/إيبار. وبعد التوصل إلى اتفاق على المستوى السياسي، عبرت مركبات بعثة الاتحاد الأوروبي صربيا إلى غاية البوابة ١، ورافقت القافلة بنجاح إلى وجهتها.

وأدى استمرار الوضع الأمني على نحو متزايد إلى عرقلة ما تعتمزم بعثة الاتحاد الأوروبي القيام به من تعزيز سيادة القانون في شمال كوسوفو. وتراجع إلى حد كبير ما تقدمه البعثة من خدمات الرصد والتوجيه وإسداء المشورة لشرطة كوسوفو شمال نهر إيبير/إيبار، حيث لم تتمكن شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي من زيارة نظيراتها المحلية بسبب القيود المفروضة

على التنقل. وقد أثر هذا التراجع في التفاعل بين بعثة الاتحاد الأوروبي وضباط شرطة كوسوفو على العلاقات المهنية البالغة الأهمية، وصعّب على البعثة هيكلة وتنظيم عملية تنفيذ أنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة في الشمال. وأظهر القائد الإقليمي لشرطة كوسوفو، الذي عُيّن في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، علامات تحسن في الروح القيادية القادرة على إيجاد حلول عملية لضباط شرطة صرب كوسوفو العاملين في المراكز الشمالية. وقد أدى هذا إلى اتجاه تدريجي، لكنه إيجابي، صوب إدماج شرطة كوسوفو الموجودة في الشمال في التسلسل القيادي، كما أدى إلى تحسين تدفق المعلومات بين أفراد شرطة كوسوفو عموماً.

وعلى خلفية عرقلة عبور بعثة الاتحاد الأوروبي إلى الشمال، تراجع إلى حد كبير عدد المحاكمات التي تجرى في محكمة ميتروفيتشا المحلية. واستنفدت البعثة في نهاية المطاف جميع الإمكانيات لنقل موظفي العدل إلى المحكمة، مما أدى إلى تأجيل مواعيد المحاكمات المقررة. وكادت تتعطل إمكانية اللجوء إلى القضاء في الشمال بسبب هذه الظروف.

وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، نُظّم معتكف لمجلس التنسيق المشترك المعني بسيادة القانون عقب صدور التقرير المرحلي للمفوضية الأوروبية لعام ٢٠١١. وركز المجلس، الذي يضم جهات فاعلة تابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي ولمكتب الاتصال للمفوضية الأوروبية وجهات معنية بسيادة القانون في كوسوفو، على تحديد مجموعة من الأولويات والاتفاق بشأنها لتوجيه الجهود التي يبذلها المجلس على مدى العشرة أشهر المقبلة. ومن بين هذه الأولويات مكافحة الجريمة المنظمة والفساد، وإصلاح قطاع القضاء، والتدابير الجمركية التي تركز على حماية المجتمع. وتتيح اجتماعات المجلس تفاعلاً منتظماً بين هاته الأطراف الفاعلة الرئيسية بغرض تحديد أولويات التشريعات والإصلاح الداخلي وفقاً للأولويات المشتركة.

وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، دخل حيز النفاذ القانون الجديد المتعلق بإنشاء الدائرة الخاصة في المحكمة العليا المعنية بالمسائل ذات الصلة بوكالة الخصخصة. وبموجب القانون الجديد، ستواصل الدائرة الخاصة توفير آلية رقابة قضائية مستقلة لعملية الخصخصة في كوسوفو، مع التركيز بشكل خاص على العمل على الحد من العدد الكبير للقضايا المتراكمة. ولا يزال ملاك موظفي فريق الطعون بالمحكمة يضم في معظمه قضاة تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي، وهو ما يقي على إشراف قضائي دولي على عملية الخصخصة فيما يتعلق بالضمانات التي يشترطها الفريق وبمختلف الاتفاقيات الدولية المشار إليها في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي أيضاً جهودها الرامية إلى توفير أنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة داخل وزارة العدل بكوسوفو، وركزت جهودها على كفالة

مستوى عال من صياغة السياسات القانونية والتشريعات امتثالا لأفضل الممارسات الأوروبية ومعايير حقوق الإنسان الدولية.

جرائم الحرب

بدأت محاكمة العضو البرلماني فاتمير ليماي وتسعة من الأعضاء الآخرين سابقا في جيش تحرير كوسوفو، المتهمين بارتكاب جرائم حرب ضد مدنيين وأسرى حرب في عام ١٩٩٩، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، ودفع المدعى عليهم بالبراءة. واستجوب المدعي العام لبعثة الاتحاد الأوروبي رئيس الوزراء تاتشي وغيره من الأعضاء السابقين في جيش تحرير كوسوفو بشأن الدور الذي قام به ليماي في التنظيم.

وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت هيئة مشتركة من القضاة التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي وأحد قضاة كوسوفو حكما في ما يسمى بقضية بلاكا ضد فخر الدين غاشي وآخرين، يدين المدعى عليه بارتكاب جرائم حرب ويقضي بسجنه لمدة ١٨ عاما. وتلقى حسني راما، المدعى عليه الآخر في القضية، حكما بالسجن لمدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ لمساعدة الجاني في ارتكاب جريمة قتل بدوافع سياسية في عام ١٩٩٩. وهذه هي أول محاكمة تستند إلى بيانات أدلى بها الشاهد المتعاون ناظم بلاكا، حيث قدم اعترافات في شريط فيديو سجل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ يتضمن تفاصيل عن أزيد من ٢٠ جريمة قتل مزعومة ارتكبت بدوافع سياسية في الفترة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٣، ويُزعم أن الكثير من هذه الجرائم ارتكبت بأوامر من دائرة المعلومات في كوسوفو، التي كانت في خدمة جيش تحرير كوسوفو حتى نهاية نزاع كوسوفو، لكن جرى تفكيكها رسميا في عام ٢٠٠٨. وتولى القضية المدعي العام لبعثة الاتحاد الأوروبي التابع لمكتب المدعين الخاصين في كوسوفو.

الفساد

قام قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي وقضاة محليون يعملون في هيئة مشتركة بالبت في عدد من قضايا الفساد. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، أكدت هيئة مشتركة في محكمة بريشتينا المحلية لائحة اتهام رئيس جمارك كوسوفو ورئيس المديرية القانونية للجمارك بكوسوفو، فنقلت القضية إلى مرحلة المحاكمة باتهامهما بإساءة استغلال المنصب الرسمي فيما يتصل باستيراد التبغ. وبدأت المحاكمة الرئيسية في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، داهمت شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي وشرطة كوسوفو وزارة الصحة في كوسوفو في إطار تحقيق يتصل بالفساد، فألقنا القبض على عدة مسؤولين.

وتعاونت بعثة الاتحاد الأوروبي عن كثب مع المؤسسات المحلية في مكافحة الفساد، وذلك عن طريق أنشطة البعثة في مجال الرصد والتوجيه وإسداء المشورة. ودعمت البعثة حكومة كوسوفو في صياغة التشريعات وتنفيذها، وواصلت برنامجا لتدريب قضاة ومدعين عامين ومحققين تابعين لكل من كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي على الاستفادة من صلاحيات المصادرة القائمة باعتبارها أداة معيارية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وغير ذلك من الجرائم الخطيرة، بما فيها الفساد.

الجريمة المنظمة

تواصل ما يسمى بمحاكمة ميديكوس المتعلقة بمزاعم بالابتجار بأعضاء بشرية فيما يتصل بمصحة ميديكوس في بريشتينا، وكانت المحاكمة قد بدأت في ٤ تشرين الأول/أكتوبر. وقد حددت بعثة الاتحاد الأوروبي موقع شاهدين رئيسيين ووفرت لهما الحماية. واتهم المدعى عليهم السبعة بتهمة أو أكثر تتعلق بالابتجار بالأشخاص، والجريمة المنظمة، والممارسة غير المشروعة للنشاط الطبي، وإساءة استغلال المنصب الرسمي أو السلطة. ولا تزال هذه المحاكمة البارزة تستأثر باهتمام كبير من وسائط الإعلام نظرا لطابع التهم الموجهة.

وأودعت بعثة الاتحاد الأوروبي عددا من قرارات الاتهام في قضايا أخرى بارزة للجريمة المنظمة، وأدانت شخصا كان ضالعا في شبكة إجرامية على مستوى أوروبا. وفي ١١ كانون الثاني/يناير، أدانت هيئة مشتركة من قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي وقضاة محليين بمحاكمة بريزرين المحلية، ثمانية أشخاص بتهمة الاتجار بالبشر، فأصدرت عقوبة سجن إجمالية مدتها ١٢ عاما بسبب تهم تتعلق بالابتجار والاستغلال الجنسي لقاصر من ألبانيا. وتولي التحقيق فريق مشترك يضم مدعين عامين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي ومدعين عامين محليين.

وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تولى كلينت وليمسون منصبه كرئيس للادعاء العام في فرقة العمل الخاصة للتحقيق، وقام على الفور بزيارة بريشتينا وبلغراد وتيرانا لإعادة تأكيد الدعم الرفيع المستوى المقدم لفرقة العمل. وخلال اجتماعات عقدت مع وليمسون، تعهدت يحيى آغا، رئيسة كوسوفو، ومسؤولون آخرون في سلطات كوسوفو، بتقديم دعمهم الكامل للتحقيق وبإبداء تعاونهم معه. وقطع تاديتش، رئيس صربيا، وبريشا، رئيس وزراء ألبانيا، نفس الالتزام في اجتماعاتهما مع وليمسون. وأكد وليمسون في كل اجتماعاته على أن التحقيق يتسم بالتعقيد، حيث يطال ولايات مختلفة، وعلى أن إنجازه سيستغرق بعض الوقت. وأشار وليمسون أيضا إلى أنه بالإضافة إلى مزاعم الاتجار بالأعضاء التي تبرزها وسائط الإعلام في كثير من الأحيان، تقوم فرقة العمل ببحث الحوادث الممكنة

للاختطاف والاحتجاز وإساءة المعاملة والقتل خلال الفترة المعنية، وكذلك أية جرائم أخرى تتصل بالمزاعم الواردة في تقرير ديك مارتي، المقرر الخاص لمجلس أوروبا.

وعقد وليمسون اجتماعات مع مسؤولين في الاتحاد الأوروبي وأعضاء في السلك الدبلوماسي في بريشتينا وبلغراد وتيرانا. كما التقى بسلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية خلال كل زيارة أجراها لمناقشة سبل التعاون مع التحقيق. وتقوم فرقة العمل الخاصة للتحقيق حالياً بتحليل المعلومات التي جمعت بالفعل من مصادر مؤسسية، وبإشراك الحكومات الأخرى التي قد يكون بمقدورها تقديم المساعدة للتحقيق الذي تجريه فرقة العمل.

وافق عليه زافييه بو دي مارناك

رئيس البعثة

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في
كوسوفو (في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)

البلد	العدد
ألمانيا	١
غانا	١
إيطاليا	١
تركيا	١
رومانيا	١
باكستان	١
أوكرانيا	١
المجموع	٧

المرفق الثالث

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة
المؤقتة في كوسوفو (في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)

البلد	العدد
الجمهورية التشيكية	١
تركيا	١
النرويج	١
بولندا	١
البرتغال	١
رومانيا	١
إسبانيا	١
أوكرانيا	٢
المجموع	٩

Department of Field Support
Cartographic Section